

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على ما يلي:

- عدم تصنيعها أو تصديرها أسلحة صغيرة أو خفيفة وتأييدها كل المبادرات الدولية الهادفة لضبطها، وان لبنان ليس بلد عبور لتجارة هذه الأسلحة.

- قيام الجيش اللبناني من خلال إنتشاره على طول الحدود اللبنانية وفي الداخل وفي إطار مساهمته بحفظ الأمن، بمراقبة وضبط عمليات التهريب على أنواعها وتحديدًا الاتجار بالأسلحة الحربية، وتوقيف المخالفين وسوقهم إلى القضاء المختص، وذلك تطبيقاً للقوانين والأنظمة المحلية، واحتراماً للقانون الدولي في هذا المجال.

- تطويرها وسائل المراقبة، التعقب والتدقيق وتبادل المعلومات المتوفرة لدى الأطراف المعنية بذلك.

- دعمها العمل الدولي الهادف إلى تطوير قواعد دولية عامة بشأن نقل هذه الأسلحة .

- قلقها إزاء وضع الأسلحة الخفيفة والصغيرة ، نقلها، تداولها بصورة غير مشروعة وإنتشارها غير المكبوح في كثير من دول العالم، والذي يشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيد الفردي، الوطني، الإقليمي والدولي.